| | |
|---|---|
| مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل | المجلد ١٠ العدد ١ (يوليو) ٢٠٢٥ |
| الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٤٤٥٠ -٢٦٨٢ | Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/ |
| © تصدر عن معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل – جامعة اسوان – جمهورية مصر العربية | E-mail: afr.journal@aswu.edu.eg |


# الآثار السياسية والاقتصادية لعمليات الإتجار بالبشر في دولة ليبيا وطرق مواجهتها

# The political and economic impacts of human trafficking in Libya and ways to combat it


منى محمود احمد عبدالرحمن*(١)، علاء عبدالحفيظ محمد (٢)، معمر رتيب عبد الحافظ (٣)

| | |
|---|---|
| (١) | المؤلف المختص*: باحث دكتوراه، تخصص سياسة، بقسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان. |
| (٢) | أستاذ العلوم السياسية، عميد كلية التجارة، جامعة أسيوط. |
| (٣) | أستاذ القانون الدولي، وكيل كلية الحقوق، جامعة أسيوط |



**ملخص البحث:**

يتناول هذا البحث ظاهرة الإتجار بالبشر في ليبيا بوصفها واحدة من أخطر التحديات الإنسانية والأمنية التي تواجه الدولة، خاصة في ظل الظروف السياسية المضطربة منذ عام ٢٠١١. وقد ركز البحث على تحليل الآثار السياسية المترتبة على هذه الظاهرة، مثل ضعف سلطة الدولة، وتنامي نفوذ الجماعات المسلحة، وتدهور مؤسسات العدالة والأمن، بالإضافة إلى تراجع سمعة ليبيا على الصعيد الدولي. كما ناقش البحث الآثار الاقتصادية، وأبرزها استنزاف الموارد الوطنية، تراجع الاستثمار، وتدهور سوق العمل، مع ما يصاحب ذلك من تفاقم لمعدلات الفقر والبطالة.

وقد خلص البحث إلى أن مواجهة هذه الظاهرة تتطلب مقاربة شاملة، تشمل الجوانب القانونية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، من خلال سنّ وتفعيل قوانين صارمة، وتطوير قدرات الدولة، والتعاون الإقليمي والدولي، فضلًا عن التركيز على الوقاية من خلال التنمية المجتمعية، ونشر الوعي، وتمكين الفئات الضعيفة. ويؤكد البحث أن القضاء على الإتجار بالبشر هو خطوة ضرورية لتحقيق الاستقرار وبناء دولة قوية قائمة على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.



**كلمات مفتاحية: الاتجار** بالبشر ، ليبيا ، الاثار السياسية

**Abstract:**

The nature of human trafficking in Libya is complex and diverse due to the many political, social, and economic factors affecting the country. Here are some aspects that characterize the nature of human trafficking in Libya.
As reported over the past five years, human traffickers exploit both local and foreign victims in Libya. Instability, conflict, and the lack of government oversight and capacity in Libya continue to allow human trafficking crimes to continue and generate significant profits for traffickers. Trafficking victims—both adults and children—are highly vulnerable to severe violence and human rights violations in Libya by state and non-state armed groups, including physical, sexual, and verbal abuse; kidnapping for ransom; extortion; arbitrary killings; inhumane detention; and child recruitment. During the reporting period, one NGO reported that armed groups operating under the government provided support and coordination to factions of the Syrian National Army, a non-state armed group that recruited and used Syrian children as child soldiers in Libya. Monitors also reported that the Libyan National Army also recruited or used child soldiers during the reporting period.
**Keyword:** human trafficking ,Libya, Political Implications

**المقدمة:**

شكلت حماية حقوق الإنسان أحد أهم الأهداف الأساسية التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة بين طياته، إذ عهد هذا الميثاق مهمة احترام وتنفيذ قواعد الحماية الدولية لحقوق الإنسان إلى عدد من الأجهزة الرئيسة التي حددتها المادة (٧) من ميثاق الأمم المتحدة، وعلى اعتبار أن مكافحة ظاهرة الإتجار بالبشر تعد في صلب موضوع حماية حقوق الإنسان، فأن منظمة الأمم المتحدة تبذل الكثير من الجهود لمكافحتها والحد منها من خلال العديد من البرامج والاليات التي تهدف إلى التصدي لهذه الظاهرة ومواجهتها.

وكذلك يبذل الاتحاد الافريقي الكثير من الجهود لمكافحة ومعالجة تحديات الإتجار بالبشر ومواجهة عصابات الجريمة المنظمة من خلال مبادرته في مكافحة ظاهرة الإتجار بالبشر.

**أولاً: أهمية البحث:**

تكمن أهمية هذا البحث من خلال كونه محاولة التسليط الضوء على دور المنظمات الاقليمية والاتحاد الافريقي كنموذج لها في مجال منع وقمع ومكافحة الإتجار بالبشر، كما ترجع اهمية البحث العملية لدور المنظمات الاقليمية في الحد من عمليات الاتجار بالبشر في القارة الافريقية في تقديم مقترحات تتعلق بدور الاتحاد الافريقي في الحد من عمليات الاتجار بالبشر.

**ثانياً: إشكالية البحث:**

تكمن الإشكالية الأساسية لدراستنا في إن ظاهرة الإتجار بالبشر في العصر الحديث تُعد ثالث أكبر تجارة غير مشروعة في العالم، وأصبح تفاقم هذه الظاهرة في شكلها وثوبها الجديد يمثل تهديداً عالميًا مخيفاً لحياة وحرية وكرامة الملايين من ضحايا هذه الجريمة.

**ثالثاً: تساؤلات الدراسة:**

تحاول هذه الدراسة الإجابة على هذه التساؤلات:

١. ما الصور والأشكال التي يتم الإتجار بالبشر من خلالها؟
٢. ما الدوافع والأسباب التي تقف وراء ظاهرة الإتجار بالبشر؟
٣. ما المقصود بظاهرة الإتجار بالبشر في القانون الدولي؟

**رابعاً: أهداف البحث:**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف من أهمها:

١- تعريف جريمة الاتجار بالبشر، وتوضيح حجمها وأهم آثارها.
٢- تحديد عناصر جريمة الاتجار بالبشر، وتوضيح أهم أسبابها.
٣- آليات المنظمات الإقليمية لمكافحة الإتجار بالبشر.

**خامساً: منهجية البحث:**

للإحاطة بموضوع البحث من جوانبه كافة كأن لابد من إتباع منهج في البحث يقتضي الإلمام به بدقة، لذا فقد اتبعنا المنهج التحليلي الذي يقوم على تحليل نصوص الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية والآراء الفقهية.

**سادساً: فرضيات الدراسة:**

١. إن عمليات الإتجار بالبشر تزيد من معدلات الجريمة.
٢. إن المنظمات الإقليمية تساهم بشكل كبير في الحد من عمليات الإتجار بالبشر.
٣. التكامل بين المنظمات الأفريقية المختلفة تساهم في الحد من عمليات الإتجار بالبشر.

**سابعاً: حدود البحث**

**١- الحدود المكانية : دولة ليبيا**

**٢- الحدود الزمانية: منذ عام ٢٠١٠**

**ثامناً: تقسيم البحث:**

**يتكون هذا البحث من مطلبين وهما:**

**المطلب الأول: ظاهرة الإتجار بالبشر في ليبيا: اسبابها وآثارها.**

**المطلب الثاني: الجهود المحلية والإقليمية للحد من الإتجار بالبشر في ليبيا.**

## المطلب الأول

## ظاهرة الإتجار بالبشر في ليبيا: اسبابها وآثارها

تعتبر دولة ليبيا في أغلب الأحيان دولة معبر، فمع تفاقم موضوع الهجرة غير النظامية الذي وصل إلى حد من الاستغلال والبشاعة الذي هز الضمير العالمي، ايضاً فإن حالة الفراغ السياسي والأمني الذي تعيشه ليبيا جعلها هي ذاتها فريسة لهذه الظاهرة.

**أولاً: طبيعة الإتجار بالبشر في ليبيا:**

طبيعة الاتجار بالبشر في ليبيا تعتبر معقدة ومتنوعة بسبب العديد من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على البلد إليك بعض الجوانب التي تميز طبيعة الاتجار بالبشر في ليبيا

وكما ورد على مدى السنوات الخمس الماضية، يستغل المتاجرون بالبشر الضحايا المحليين والأجانب في ليبيا. استمر عدم الاستقرار والصراع وغياب الرقابة الحكومية والقدرات في ليبيا في السماح باستمرار جرائم الاتجار بالبشر وتحقيق أرباح كبيرة للمتاجرين بها. ضحايا الإتجار – البالغين والأطفال على حد سواء – معرضون بشدة للعنف الشديد وانتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا من قبل الجماعات المسلحة الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك الاعتداء الجسدي والجنسي واللفظي؛ الاختطاف للحصول على فدية؛ ابتزاز؛ عمليات القتل التعسفي؛ الاحتجاز اللاإنساني؛ وتجنيد الأطفال. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفادت إحدى المنظمات غير الحكومية إن الجماعات المسلحة التي تعمل في ظل الحكومة قدمت الدعم والتنسيق مع فصائل الجيش الوطني السوري، وهي جماعة مسلحة غير حكومية قامت بتجنيد واستخدام الأطفال السوريين كجنود أطفال في ليبيا. أفاد المراقبون أيضًا إن الجيش الوطني الليبي قام أيضًا بتجنيد أو استخدام جنود أطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

تشير التقارير الموثوقة منذ عام ٢٠١٣ إلى أن بعض الجماعات والميليشيات المسلحة، التي يستخدم بعضها كقوات قتالية أو قوات إنفاذ أمنية من قبل الحكومة، قامت بتجنيد الأطفال واستخدامهم. خلال فترات التقرير السابقة، تحققت منظمة دولية من قيام حكومة الوفاق الوطني السابقة، والجيش الوطني الليبي، والجماعات المسلحة التابعة لها، والجماعات المسلحة التابعة للجيش الوطني الليبي، بتجنيد واستخدام جنود أطفال. وفي عام

٢٠١٨، وثقت منظمة دولية حوادث قامت فيها الجماعات المسلحة المحلية بتجنيد فتيان تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٥ عامًا قسرًا.

الهجرة غير الشرعية والتهريب ليبيا تعتبر نقطة انطلاق رئيسية للهجرة غير الشرعية من شمال أفريقيا ودول الساحل إلى أوروبا. ومع ذلك، فإن هذا السياق يخلق فرصًا لتوريط المهاجرين في شبكات الإتجار بالبشر، حيث يتم استغلالهم في أعمال العبودية الحديثة والاستغلال الجنسي والعمل القسري..[١].

**ثانياً: أسباب الإتجار بالبشر في ليبيا:**

**١ : الاسباب السياسية للإتجار بالبشر:**

بينما تنشغل السلطات الليبية في النزاع المسلح حول العاصمة طرابلس، يستمر المهاجرون في عبور حدود ليبيا الجنوبية المفتوحة والبعيدة عن الرقابة، وتأتي تلك الجريمة عبر الوطنية لتزيد من عدم الاستقرار الذي تشهده البلاد طيلة العقد السابق.رصدت وحدة الاستخبارات العسكرية في الجيش الليبي سوقًا لبيع وشراء المهاجرين غير الشرعيين في منطقة صحراوية تتبع مدينة " إدري" الواقعة جنوب غرب ليبيا، إحدى المراكز الرئيسية لعبور المهاجرين.[٢]

**ثالثاً: اسباب ظاهرة الإتجار بالبشر:**

١ – **الأسباب السياسية:** تلعب دورًا هامًا في زيادة حالات الاتجار بالبشر في ليبيا، ومن بين هذه الأسباب:

**الاضطراب السياسي والانقسامات:** منذ الثورة التي أطاحت بنظام القذافي في عام ٢٠١١، شهدت ليبيا حالة من الاضطراب السياسي والانقسامات. تشكلت حكومات متنازعة وميليشيات مسلحة متعددة، مما أدى إلى فراغ في السلطة وعدم وجود هيكلية حكومية قوية هذا الوضع المضطرب يخلق بيئة ملائمة لنشاط شبكات الاتجار بالبشر.

ارتكبت هذه الجماعات المتباينة انتهاكات مختلفة لحقوق الإنسان، بما في ذلك القتل غير القانوني، والتجنيد القسري، والعمل القسري، والإتجار بالجنس[٣].

فما تعاني منه ليبيا عامة من فساد امني من تدني في مستوى الامن وسيطرة العديد من المليشيات المسلحة على قطاع الامن في بعض المناطق الامر الذي احدث فراغ امني والذي يعتبر مناخ ملائم لانتشار ظاهرة تهريب

---

1 https://www.amnesty.org/ar/latest/press-release/2016/07/refugees-and-migrants-fleeing-sexual-violence-abuse-and-exploitation-in-libya/

[٢] **https://maatpeace.org/ar/%d8%a7%**/

[3] **https://www.state.gov/reports/2022-trafficking-in-persons-report/libya**

البشر والاتجار بهم فأصبحت تجار ة رائدة تختص بها مليشيات معينة تنقل المهاجرين في مسارات صحراوية عن طريق شاحنات أو سيارات دفع رباعي إلى الشمال الغربي لليبيا، مقابل مبالغ مالي[١].

**٢ – الأسباب الاقتصادية للإتجار بالبشر في ليبيا:**

الأسباب الاقتصادية تلعب أيضًا دورًا هامًا في زيادة حالات الاتجار بالبشر في ليبيا، ومن بين هذه الأسباب:

**البطالة وضعف فرص العمل:** تعاني ليبيا من مشكلة البطالة وارتفاع معدلات الفقر، وهذا يجعل الأفراد عرضة للاستغلال والانخراط في أنشطة الاتجار بالبشر. تستغل الشبكات المتورطة في الاتجار بالبشر هذا الوضع الاقتصادي الصعب وتعد بفرص عمل وإمكانيات تحسين المعيشة للأفراد.

**تدني الدخل وزيادة الفقر:** يعيش العديد من الأفراد في ليبيا تحت خط الفقر، مما يجعلهم عرضة للاستغلال والاحتيال. قد يتم استغلال هؤلاء الأشخاص وتوريطهم في أنشطة الاتجار بالبشر من خلال الوعود بتحسين الظروف المعيشية وزيادة الدخل. وتتسبب الأوضاع الهشة في البلاد في آثار اقتصادية بعيدة المدى، حيث انخفض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٥٠% بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٠، في حين كان من الممكن أن يرتفع بنسبة ٦٨% لو واصل الاقتصاد السير في اتجاهه قبل اندلاع الصراع. ويشير هذا إلى أن نصيب الفرد من الدخل في ليبيا كان يمكن أن يكون أعلى بنسبة ١١٨% في حالة عدم وجود الصراع[٢].

اتسعت عمليات تهريب البشر لتشمل انخراط السكان المحليين حيث يقدم الأفراد المحليون خدمات علي المستوى المحلي في كل موقع بما في ذلك الأطعمة والإيواء، ناهيك عن خدمات النقل وتنظيم الرحلات إلى أوروبا واستغلال المهاجرين للعمل من دون مقابل والمتاجرة بهم في بعض الآحيان[٣].

وادي الجمع بين تجنب العقوبات وسياسة التهريب والاتجار كمكافاة اقتصادية إلى خلق شبكة موجهه لاستغلال الاقتصاد غير القانوني علاوة على ذلك كان ينظر إلى تحويل الموارد من التهريب والاتجار غير المشروعين على انهم ميراث شرعي للناس العاديين ونتيجة لذلك لا توجد سوى القليل من القيود الاجتماعية او الثقافية او المجتمعية ان وجدت التي تحول دون الانخراط في التجارة الغير مشروعه[٤]

**٣– الاسباب الاجتماعية للإتجار بالبشر في ليبيا:**

الأسباب الاجتماعية تلعب أيضًا دورًا هامًا في زيادة حالات الإتجار بالبشر في ليبيا، ومن بين هذه الأسباب:

---

[١] الفساد السياسي وعلاقته بالهجرة غير الشرعية - ليبيا نموذجا - / **مجلة جامعة سرت للعلوم الانسانية** / د محمد هدية درياق قسم العلوم السياسية جامعة سرت ليبيا / SUJHJournal: Vol.12. Issue 2. December2022, Sirte University / ص ٣٠٦

[2] https://www.**albankaldawli**.org/ar/country/libya/overview

[٣] دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا :الواقع والتحديات والآفاق الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي / إعداد: عبدالله حامد الحاسي / ص ٢٣

[٤] ILLICIT TRAFFICKING
AND LIBYA'S TRANSITION
Mark Shaw and Fiona Mangan
PROFITS AND LOSSES page8

النزاعات العرقية والعرقية: تتعدد القوميات والقبائل في ليبيا، وتوجد توترات ونزاعات اجتماعية وعرقية بينها. يستغل المتورطون في الإتجار بالبشر هذه التوترات والنزاعات لاستقطاب الضحايا واستغلالهم في أنشطة العمل القسري والاستغلال الجنسي.

التمييز والعنصرية: قد تتعرض بعض الفئات الاجتماعية في ليبيا للتمييز والعنصرية، مما يزيد من عرضتهم للاستغلال والاتجار بالبشر. يتم استهداف هذه الفئات من قبل الشبكات المتورطة في الاتجار بالبشر ويتم استغلالهم في أنشطة مختلفة، بما في ذلك العمل القسري والاتجار الجنسي.

الفقر والعوز: يعاني العديد من الأفراد والأسر في ليبيا من ظروف اقتصادية صعبة وفقر. يستغل المتورطون في الاتجار بالبشر هذا الفقر والعوز لجذب الضحايا واستغلالهم في أنشطة العمل القسري والاتجار الجنسي.

ضعف الحماية الاجتماعية والقانونية: قد يكون هناك ضعف في التشريعات والإجراءات القانونية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر في ليبيا. قد يتعرض الأفراد للاستغلال دون حماية قانونية كافية، مما يزيد من حجم الظاهرة ويسهل عمل المتورطين فيها.

من المهم معالجة الأسباب الاجتماعية للاتجار بالبشر في ليبيا عن طريق تعزيز المساواة ومكافحة التمييز والعنصرية، وتعزيز الحماية الاجتماعية والقانونية للفئات الضعيفة والمهمشة. يجب أيضًا تعزيز الوعي الاجتماعي وتثقيف الجمهور بشأن آثار الاتجار بالبشر وكيفية التصدي لها.

**رابعاً: الآثار المترتبة على الإتجار بالبشر في ليبيا:**

تثير المعاملة القاسية للاجئين والمهاجرين تساؤلات جديدة حول ثلاث معضلات سياسية واجتماعية واقتصادية وأخلاقية كبرى للحكومة الليبية وكذلك للاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي.

**الأول:** هو الفشل البنيوي والأخلاقي لحكومة هشة تجاهلت العديد من الروايات الشخصية والمؤسسية حول النمط المتنامي لمبادلة البشر "بسلعة" مقابل المال في القرن الحادي والعشرين.

يشرح سوينغ كيف أن "أسوأ الانتهاكات تحدث على أيدي الأشخاص الذين يتطلعون إلى تحقيق الربح من الأعمال المربحة المتمثلة في تهريب الأشخاص إنهم لا يظهرون أي رحمة في استعباد المهاجرين أو تعذيبهم بغرض الابتزاز".

**الثاني:** المحنة غير المكتشفة التي يتعرض لها ما يقدر بنحو ٢٠ ألف لاجئ ومهاجر محتجزين حالياً في مراكز الاحتجاز التي تديرها المديرية العامة لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وهي شعبة أنشئت في عام ٢٠١٢ تحت سلطة وزارة الداخلية الليبية.

**الثالث:** وتتمثل المعضلة الثالثة في الافتقار إلى استراتيجية فعالة من جانب المجتمع الدولي للتصدي للاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان اللاحقة في الشواطئ الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ووفقاً لمنظمة العفو الدولية "لقد قام ما يقرب من نصف مليون مهاجر بالعبور في السنوات الثلاث الماضية وتوفي أكثر من ١٠,٠٠٠

شخص أثناء محاولتهم ذلك" منذ أكتوبر ٢٠١٣، نشرت إيطاليا قوة دورية استباقية تُعرف باسم مهمة ماري نوستروم لإنقاذ اللاجئين والمهاجرين من الغرق في البحر وفي السنة الأولى من ولايتها، تمكنت البعثة من إنقاذ ١٦٦ ألف شخص وفي أكتوبر/تشرين الأول، خصصت الحكومة الإيطالية مبلغاً إضافياً قدره ٦ ملايين يورو للمساعدات الإنسانية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، كان له تداعيات خطيرة.[١]

**الآثار السياسية للإتجار بالبشر في ليبيا:**

١- **ضعف السيادة الوطنية:** يؤدي الاتجار بالبشر إلى زعزعة السيادة الوطنية في ليبيا. حيث ينشط العصابات المنظمة والمجموعات المسلحة في أنشطة الاتجار بالبشر داخل البلاد، مما يقوض السلطة والسيطرة الحكومية الشرعية ، فتؤدي التجارة الغير مشروعه والجريمة المنظمة الى اضعاف مؤسسات الدولة الحاكمة وفي ليبيا بالتأكيد وفر تهريب البشر والاتجار به إلى جانب الأنشطة الإجرامية الأخرى مورداً اقتصادياً كبيراً يسهل الوصول إليه ويشكل عاملاً اساسياً في نمو الجريمة المنظمة المزعزع لاستقرار الدولة وعلاوتا على ذلك تقوم المنظمات الإجرامية بإفساد مؤسسات العدالة والامن أو الاستيلاء عليها من أجل حماية مصالحها على حساب المصلحة العامة[٢].

٢- **زيادة التوترات والصراعات الداخلية:** يعمل الإتجار بالبشر على تأجيج التوترات والصراعات الداخلية في ليبيا. تتنافس العصابات المنظمة والجماعات المسلحة على السيطرة على طرق الهجرة غير الشرعية والمسارات التي يستخدمها المهاجرون واللاجئون، مما يعزز الصراعات الداخلية والانقسامات في البلاد.

٣- **تهديد الأمن الإقليمي:** ينعكس الإتجار بالبشر في ليبيا على الأمن الإقليمي. فقد يستغل الإرهابيون والمجرمون هذه الشبكات الموجودة لتهريب المقاتلين والأسلحة عبر الحدود، مما يشكل تهديدًا أمنيًا للدول المجاورة والمنطقة بأكملها.

٤- **تأثير على العلاقات الدولية:** يؤثر الإتجار بالبشر في ليبيا على العلاقات الدولية للبلاد. تعتبر ليبيا نقطة عبور رئيسية للمهاجرين واللاجئين الذين يسعون للوصول إلى أوروبا، وهذا يؤثر على العلاقات بين ليبيا والدول الأوروبية وقد يؤدي إلى توترات وتباعد في العلاقات الدبلوماسية.

٥- زيادة الفوضى وعدم الاستقرار: يسهم الإتجار بالبشر في زيادة الفوضى وعدم الاستقرار في ليبيا. تنشط العصابات المنظمة والمجموعات المسلحة في هذه الأنشطة غير القانونية، مما يؤدي إلى تفشي الجريمة وعدم الاستقرار الأمني في البلاد.

---

[1] https://arabcenterdc.org/resource/libyas-modern-slavery-and-the-politics-of-denial/

[٢] HUMAN TRAFFICKING, SMUGGLING AND GOVERNANCE IN LIBYA: IMPLICATIONS FOR STABILITY AND (PROGRAMMING Author: Jean-Louis Romanet Perroux (Senior Evaluation Expert
Field Research: The Global Initiative Against Transnational Organized Crime MAY 2020 page 4.

**الآثار الاقتصادية للإتجار بالبشر في ليبيا:**

الاتجار بالبشر في ليبيا يتسبب في آثار اقتصادية سلبية على البلد والمجتمع بشكل عام. إليك بعض الآثار الاقتصادية الرئيسية للإتجار بالبشر في ليبيا:

١- **تدهور الاقتصاد المحلي:** يؤدي الإتجار بالبشر إلى تدهور الاقتصاد المحلي في ليبيا. حيث يستغل المتورطون في الإتجار بالبشر المهاجرين واللاجئين ويستولون على أموالهم وممتلكاتهم. هذا يؤدي إلى تخفيض مستوى الاستثمارات والنشاط الاقتصادي في البلاد ويعوق التنمية المستدامة ،[١] .

٢- **تضخم قطاع الظل:** يزيد الإتجار بالبشر من حجم القطاع الظل في الاقتصاد الليبي. حيث يتم تنفيذ هذه الأنشطة غير القانونية خارج إطار النظام الاقتصادي الرسمي، مما يؤدي إلى تكوين شبكات غير شرعية للتجارة والتهريب وتبييض الأموال. هذا يعوق نمو الاقتصاد المشروع ويقلل من الإيرادات الحكومية.

٣- **تراجع القطاع السياحي:** يؤثر الإتجار بالبشر سلبًا على القطاع السياحي في ليبيا. تعتبر ليبيا وجهة محتملة للمهاجرين غير الشرعيين الذين يسعون للوصول إلى أوروبا، مما يؤدي إلى تراجع حركة السياحة الشرعية وتأثير سلبي على الدخل المتعلق بالسياحة والفنادق والمطاعم والخدمات السياحية.

٤- **زيادة البطالة:** يزيد الإتجار بالبشر من معدلات البطالة في ليبيا. حيث يؤدي تدفق المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين إلى سوق العمل إلى زيادة تنافسية على الوظائف المحدودة المتاحة، مما يؤثر على فرص العمل للسكان المحليين ويزيد من معدلات البطالة.

٥- **انعدام الثقة في النظام المالي:** يؤدي الإتجار بالبشر إلى انعدام الثقة في النظام المالي في ليبيا. حيث يتم تنفيذ أنشطة غسيل الأموال وتهريب الأموال المتعلقة بالاتجار بالبشر، مما يؤثر على سمعة البلاد ويقلل من الثقة في القطاع المصرفي والنظام المالي بشكل عام.

**الآثار الاجتماعية للإتجار بالبشر في ليبيا:**

١- **انتهاك حقوق الإنسان:** يعد الإتجار بالبشر انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان. يتعرض الضحايا لاستغلال جسدي وجنسي واقتصادي، ويتم تجبرهم على العمل في ظروف غير إنسانية ومهينة. يتعرض الأطفال أيضًا للاستغلال في أغراض العمل القاسية والإجبار على العمل في الدعارة والجرائم الأخرى.

٢- **تفكك الأسر والمجتمعات:** يؤدي الإتجار بالبشر إلى تفكك الأسر والمجتمعات في ليبيا. حيث يتم اختطاف الأفراد وفصلهم عن أسرهم وأحبائهم، مما يتسبب في تمزيق الروابط الاجتماعية والعائلية.

---

[١] HUMAN TRAFFICKING, SMUGGLING AND GOVERNANCE IN LIBYA: IMPLICATIONS FOR STABILITY AND (PROGRAMMING Author: Jean-Louis Romanet Perroux (Senior Evaluation Expert .Field Research: The Global Initiative Against Transnational Organized Crime MAY 2020 page 4,5

يعاني الأطفال المفقودون أو المختطفون من تأثيرات نفسية واجتماعية خطيرة وقد يصعب عليهم إعادة التواصل مع أسرهم ومجتمعهم.

٣- **زيادة العنف والجريمة:** يؤدي الإتجار بالبشر إلى زيادة مستويات العنف والجريمة في المجتمع. تنشأ شبكات إجرامية تعمل في مجال الإتجار بالبشر، والتي قد تشمل أيضًا الاتجار بالمخدرات والأسلحة وغيرها من الأنشطة غير القانونية. يتعرض الضحايا والمهاجرون غير الشرعيين لخطر التعرض للعنف والاستغلال الجنسي والتعذيب والضرب وغيرها من أشكال العنف.

٤- **تأثيرات نفسية واجتماعية على الضحايا:** يعاني الضحايا من آثار نفسية واجتماعية خطيرة بسبب تجربتهم في الإتجار بالبشر. قد يعانون من صدمة نفسية، انعدام الثقة بالآخرين، الاكتئاب، القلق، الإحساس بالعار والذنب، والصعوبات في إعادة التأقلم في المجتمع بعد الإفراج عنهم.

٥- **تفاقم مشكلة الهجرة غير الشرعية:** يزيد الإتجار بالبشر من تدفق المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين عبر الحدود الليبية. يبحث الأفراد عن سبل للهروب من الأوضاع التي تسبب الظروف الاقتصادية الصعبة وعدم الاستقرار في ليبيا في زيادة أعداد المهاجرين غير الشرعيين الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا عبر البحر المتوسط. هذا يعرضهم لخطر الاستغلال والاتجار بالبشر، ويزيد من عبء التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها البلدان المستقبلة.

## المطلب الثاني

## الجهود المحلية والإقليمية للحد من الإتجار بالبشر في ليبيا

### أولاً: الجهود المحلية للحد من الإتجار بالبشر في ليبيا:

**١ ـ دور الحكومة الليبية:**

تواجه ليبيا تحديات كبيرة في مكافحة الإتجار بالبشر نظرًا للظروف السياسية والأمنية التي تعاني منها البلاد. ومع ذلك، قد قامت الحكومة الليبية ببعض الجهود للحد من الإتجار بالبشر، ومن بين هذه الجهود:

**التشريعات والإطار القانوني:** قامت الحكومة الليبية باتخاذ إجراءات قانونية لمكافحة الإتجار بالبشر، وأقرت قوانين وتشريعات تجريم هذه الجريمة وتعاقب على مرتكبيها. على سبيل المثال، صدر قانون رقم ١٩ لسنة ٢٠١٠ بشأن مكافحة الإتجار بالبشر في ليبيا، وايضا عملت الدولة على مشروع قانون بشأن مكافحة الإتجار بالبشر بعد الاطلاع:

على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في أغسطس ٢٠١١م وتعديلاته، وعلى قانون العقوبات وتعديلاته والتشريعات المكملة له، وعلى قانون الإجراءات الجنائية وتعديلاته

وعلى القانون رقم (٦) لسنة ١٩٨٧م بشأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا وخروجهم منها وتعديلاته، وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٠م بشأن مكافحة الهجرة غير المشروعة، والذي نص على في المادة الثانية منه على إن " يُعد مرتكباً لجريمة الإتجار بالبشر كل من يتعامل بأي صورة في شخص طبيعي بما في ذلك البيع أو العرض للبيع والشراء أو الوعد بهما أو الاستخدام أو النقل أو التسليم أو الإيواء أو الاستقبال أو التسلم سواء داخل البلاد أو عبر حدودها الوطنية ـ إذا تم ذلك بواسطة استعمال القوة أو العنف أو التهديد بهما، أو بواسطة الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع، أو استغلال السلطة، أو استغلال حالة الضعف أو الحاجة، أو الوعد بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا مقابل الحصول على موافقة شخص على الإتجار بشخص آخر له سيطرة عليه ـ وذلك كله ـ إذا كان التعامل بقصد الاستغلال أيا كانت صوره بما في ذلك الاستغلال في أعمال الدعارة وسائر أشكال الاستغلال الجنسي، واستغلال الأطفال في ذلك وفي المواد الإباحية أو السخرة أو الخدمة قسراً، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد، أو التسول، أو استئصال الأعضاء أو الأنسجة البشرية، أو جزء منها." وكذلك المادة الثالثة التي نصت على أن " لا يُعتد برضاء المجني عليه على الاستغلال في أي من صور الإتجار بالبشر، متى استخدمت فيها أية وسيلة من الوسائل المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القانون ولا يشترط لتحقق الإتجار بالطفل أو عديمي الأهلية استعمال أية وسيلة من الوسائل المشار إليها، ولا يعتد في جميع الأحوال برضائه أو برضاء المسئول عنه أو متوليه." ونصت المادة الخامسة منه على أن " يُعاقب كل من ارتكب جريمة الإتجار بالبشر بالسجن وبغرامة لا تقل عن عشرة ألف دينار ولا تجاوز خمسين ألف دينار أو

بغرامة مساوية لقيمة ما عاد عليه من نفع أيهما أكبر. " [١]ونصت باقي المواد من نفس القانون علي معاقبة مرتكبي هذه الجرائم بمختلف حالتها سواء اسس منظمة اجرامية أو من قام باستعمال القوة او التهديد او من ساهم في هذه الجريمة .

**تعزيز التعاون الدولي:** تعمل الحكومة الليبية على تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والشركاء الدوليين لمكافحة الإتجار بالبشر. تشمل هذه الجهود التعاون في مجال تبادل المعلومات والخبرات وتقديم الدعم التقني والتدريب، مثل مؤتمر حول مكافحة المتاجرين بالبشر نظمته المفوضية الأوروبية، حيث قال وزير الداخلية الإيطالي ماتيو بيانتيدوزي إن "مبادراتنا الرئيسية كانت في هذه اللحظة التاريخية موجهة إلى تونس"، التي يأتي منها أكثر من ٦٠٪ من جميع المهاجرين الذين وصلوا إلى سواحلنا، بل "وكذلك إلى ليبيا، التي أشكر زملائي من وزرائها على تعاونهم المستمر معنا"، وأشار الوزير إلى إن " الاتصالات مع السلطات التونسية والليبية سمحت بإعادة إطلاق التعاون في مجال مكافحة المتاجرين بالبشر والهجرة غير النظامية، وذلك بفضل دعم لقاءين تقنيين مستهدفين مع البلاد المعنية، كُرّسا لإدارة ظاهرة الهجرة"[٢]. وايضا التعاون الدولي بين ليبيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في إطار المشروع الإقليمي في طرابلس، ليبيا – ١٣ يوليو ٢٠٢١ حول "تفكيك شبكات الإتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في شمال إفريقيا."[٣]

**الوعي والتثقيف:** تقوم الحكومة الليبية بتنظيم حملات توعوية وتثقيفية لرفع الوعي بشأن الإتجار بالبشر وآثاره السلبية. يتم توجيه هذه الحملات إلى الجمهور بشكل عام وإلى الفئات المعرضة للخطر بشكل خاص، مثل الشباب والنساء والأطفال.

**حماية الضحايا وتقديم الدعم:** تعمل الحكومة على توفير الحماية والدعم للضحايا المتضررين من الإتجار بالبشر. تشمل هذه الجهود توفير المأوى الآمن والرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية، وتقديم الخدمات القانونية والترجمة إلى لغات مفهومة للضحايا.

الحق في المساعدة القانونية، وعلى الأخص الحق في الاستعانة بمحام في مرحلتي التحقيق والمحاكمة، فإذا لم يكن قد اختار محامياً وجب على النيابة العامة أو المحكمة بحسب الأحوال أن وفي جميع الأحوال تتخذ المحكمة المختصة من الإجراءات ما يكفل توفير الحماية للمجني عليه والشهود وعدم التأثير عليهم، وما يقتضيه ذلك من

---

[٧] https://security-legislation.ly/ar/latest-laws/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4

[٢] وكالة (آكي) الإيطالية للأنباء ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٣ / https://www.adnki.net/AKI/?p=106873

[٣] https://www.unodc.org/romena/ar/press/2021/July/press-release_-state-of-libya--eu-and-un-launch-the-libya-project-under-the-regional-programme_-dismantling-human-trafficking-and-migrant-smuggling-criminal-networks-in-north-africa.html

عدم الإفصاح عن هويتهم، وذلك كله دون الإخلال بحق الدفاع وبمقتضيات مبدأ المواجهة بين الخصوم. وفي المادة (٢٤) توفر الدولة أماكن إيواء مناسبة لإيواء المجني عليهم والمتضررين من جرائم الإتجار بالبشر إلى حين تعافيهم بحيث تسمح باستقبالهم لذويهم ومحاميهم وممثلي السلطات المختصة مع إيلاء عناية خاصة بالنساء والأطفال أو التنسيق مع السلطات المختصة وذلك مع عدم الإخلال بسائر الضمانات المقررة قانونا لتسهيل الإعادة الآمنة والسريعة للمجني عليهم الأجانب إلى بلادهم أو أماكن إقامتهم الاعتيادية.[١]

**تعزيز الرقابة وتعزيز الإجراءات الأمنية:** تقوم الحكومة بتعزيز الرقابة على الحدود والموانئ والمعابر الحدودية للحد من حركة الإتجار بالبشر. كما تعمل على تعزيز الإجراءات الأمنية والقضائية لمكافحة هذه الجريمة وتقديم المتورطين فيها إلى العدالة.

على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الليبية لمكافحة الاتجار بالبشر، إلا أن هناك تحديات عديدة تؤثر على فعالية هذه الجهود. إليك بعض النقاط الإضافية:

**الضعف الأمني وانعدام الاستقرار:** يعتبر الضعف الأمني وانعدام الاستقرار في بعض المناطق الليبية أحد أهم العوامل التي تسهم في انتشار الاتجار بالبشر. تواجه الحكومة صعوبة في تطبيق القوانين وتنفيذ الإجراءات اللازمة في تلك المناطق، مما يؤثر على القدرة على مكافحة هذه الجريمة.

**العوامل الاقتصادية والاجتماعية:** تعاني ليبيا من تحديات اقتصادية واجتماعية، مثل ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وتدهور الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية. هذه العوامل تجعل الأفراد أكثر عرضة للاستغلال والتجنيد في شبكات الاتجار بالبشر.

**ضعف البنية التحتية والقدرات:** تعاني الحكومة الليبية من ضعف في البنية التحتية والقدرات اللازمة لمكافحة الاتجار بالبشر بشكل فعال. قد يكون ذلك نتيجة لقلة التمويل المتاح، ونقص التدريب والخبرة للكوادر العاملة في هذا المجال.

**الهجرة غير الشرعية والعبور غير الآمن:** تُستخدم ليبيا كمرحلة عبور للمهاجرين غير الشرعيين الذين يسعون للوصول إلى أوروبا. يستغل بعض المهربين والمجرمين هذه الفرصة للتجارة بالبشر واستغلال الضحايا أثناء رحلتهم الخطرة عبر الصحراء والبحر المتوسط.

**التعاون الدولي المحدود:** تعتبر التحديات الأمنية والسياسية التي تواجه ليبيا عائقًا أمام التعاون الفعال مع الدول الأخرى في مكافحة الاتجار بالبشر. قد يكون من الصعب تبادل المعلومات والتعاون في التحقيقات العابرة للحدود، مما يعوق جهود مكافحة هذه الجريمة.

[١] مرجع سابق / https://security-legislation.ly/ar/latest-laws/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4/

**٢ ـ دور الاتحاد الأفريقي:**

يلعب الاتحاد الأفريقي دورًا مهمًا في مكافحة الإتجار بالبشر في ليبيا حيث يعمل الاتحاد الأفريقي على تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وتعزيز القدرات المحلية لمكافحة هذه الجريمة، حيث اصدر رئيس مفوضيه الاتحاد الافريقي بيانا بشان محنه المهاجرين الأفارقة في ليبيا ١٨ نوفمبر ٢٠١٧ على اتخاذ إجراءات سريعة لتحديد هويه مرتكبي هذه الجرائم والمتواطئين معهم بهدف تقديمهم فقد أدان رئيس المفوضية هذه الأعمال والممارسات وسائر أعمال الإتجار بالبشر، وحث إلى العدالة وقد رحبت السلطات الليبية بهذا الإعلان عن إجراء تحقيق لتسليط الضوء على الممارسات الإجرامية والتي أن تتمكن من اثبات الحقائق بطريقة موثوقة، ويحثهم على بذل كل ما في وسعهم لتحسين ظروف المهاجرين، وقد اعرب رئيس المفوضية عن تصميم الاتحاد الافريقي على عدم ادخار ايجاد للمساعدة في وضع حد لهذه الأعمال الإجرامية وضمان احترام حقوق الإنسان الأساسية، وطالب اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أن تعجل في إطار إجراء عاجل لطلب دعم التدابير التي اعلنتها السلطات الليبية وأن تقدم في أقرب وقت ممكن نتائجها لأغراض وتسهيل العمل الدول والمتابعة، واقترح رئيس المفوضية ايضاً ارسال مبعوث سريعاً إلى ليبيا للتشاور مع الحكومة الليبية والجهات الفعالة الأخرى ذات الصلة بهدف الاتفاق على تدابير عملية لدعم الجهود الرامية إلى تحسين وضع المهاجرين الأفارقة في ليبيا وفيما يلى أهم جهود الاتحاد:[١]

**التعاون الإقليمي:** يشجع الاتحاد الأفريقي على التعاون الإقليمي بين الدول المجاورة لليبيا لمكافحة الإتجار بالبشر، يعمل على تسهيل تبادل المعلومات والتجارب وتعزيز التعاون في مجال تحقيق العدالة ومكافحة الجريمة المنظمة المتعلقة بالاتجار بالبشر.

**التوعية والتثقيف:** يقوم الاتحاد الأفريقي بتنظيم حملات توعية وتثقيف للجمهور والفئات المستهدفة في ليبيا. تهدف هذه الحملات إلى زيادة الوعي حول تجارة البشر وتعريف الناس بعلامات الإنذار وطرق الإبلاغ والوقاية من هذه الجريمة.

**التدريب والتبادل المعرفي:** ينظم الاتحاد الأفريقي برامج تدريبية للمسؤولين الحكوميين والقضاة والشرطة والعاملين في مجال العدالة لتعزيز قدراتهم في مكافحة الإتجار بالبشر. يتم تبادل المعرفة والخبرات وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء.

**الدعم الفني والمالي:** يقدم الاتحاد الأفريقي الدعم الفني والمالي للدول الأعضاء في ليبيا لتعزيز قدراتها في مجال مكافحة الإتجار بالبشر. يمكن أن يشمل ذلك توفير المعدات والتكنولوجيا اللازمة وتوجيه الدعم المالي لتنفيذ برامج مكافحة الاتجار بالبشر.

[١] بيان رئيس مفوضيه الاتحاد الافريقي بشأن محنه المهاجرين الأفارقة في ليبيا ١٨ نوفمبر ٢٠١٧

**التنسيق مع المنظمات الدولية:** يعمل الاتحاد الأفريقي على تعزيز التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية المعنية بالتأكيد! فيما يلي بعض التفاصيل الإضافية حول جهود الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإتجار بالبشر في ليبيا:

**المبادرات الإقليمية:** أطلق الاتحاد الأفريقي مبادرات إقليمية للتصدي للاتجار بالبشر في ليبيا. على سبيل المثال، تهدف مبادرة القرن الأفريقي للاتحاد الأفريقي بشأن الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين إلى تعزيز التعاون الإقليمي وتبادل المعلومات والعمليات المشتركة بين بلدان القرن الأفريقي وشمال أفريقيا، بما في ذلك ليبيا، لمكافحة الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

**مراقبة الحدود وإنفاذ القانون:** يدعم الاتحاد الأفريقي الجهود الرامية إلى تعزيز آليات مراقبة الحدود وإنفاذ القانون في ليبيا. ويشمل ذلك توفير التدريب والمساعدة الفنية لتحسين قدرة مسؤولي الحدود والشرطة ووكالات إنفاذ القانون الأخرى على اكتشاف حالات الإتجار بالبشر ومنعها والتحقيق فيها. ويشجع الاتحاد الأفريقي أيضًا على إنشاء وحدات وفرق عمل متخصصة لمكافحة الإتجار بالبشر وتعزيز التعاون عبر الحدود.

**دعم الضحايا وإعادة تأهيلهم:** يؤكد الاتحاد الأفريقي على الحاجة إلى دعم شامل للضحايا وخدمات إعادة تأهيلهم. ويشجع الدول الأعضاء على تزويد ضحايا الإتجار بالبشر بإمكانية الوصول إلى الرعاية الطبية والمشورة والمساعدة القانونية والملاجئ الآمنة والداعمة. يدعو الاتحاد الأفريقي إلى تطوير مناهج تركز على الضحايا وتعطي الأولوية لحقوق ورفاهية الناجين

**الأطر القانونية الإقليمية:** يعمل الاتحاد الأفريقي على تطوير وتنفيذ الأطر القانونية الإقليمية لمكافحة الإتجار بالبشر. ومن الأمثلة على ذلك اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد، التي تتضمن أحكاماً تتعلق بمنع جرائم الاتجار بالبشر وملاحقة مرتكبيها قضائياً. ويدعم الاتحاد الأفريقي أيضًا الجهود الرامية إلى مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية وتعزيز الأطر القانونية لمكافحة الإتجار بالبشر.

**الشراكات والتعاون:** يتعاون الاتحاد الأفريقي مع مختلف الشركاء الإقليميين والدوليين للتصدي للإتجار بالبشر في ليبيا. وهي تعمل بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، والمنظمات الأخرى ذات الصلة لتنسيق الجهود وتبادل المعلومات ودعم المبادرات المشتركة لمكافحة الإتجار بالبشر وحماية الضحايا.

**التوعية والتثقيف العام:** يقوم الاتحاد الأفريقي بتعزيز حملات التوعية والتثقيف العام لرفع مستوى الوعي حول مخاطر الاتجار بالبشر في ليبيا. تهدف هذه الحملات إلى تثقيف المجتمعات والضحايا المحتملين والفئات السكانية الضعيفة حول المخاطر المرتبطة بالهجرة غير النظامية وتوفير معلومات حول قنوات الهجرة القانونية وحقوق الإنسان وخدمات الدعم المتاحة.

**الخاتمة:**

تُعدّ عمليات الإتجار بالبشر في ليبيا من التحديات الكبرى التي ألقت بظلالها على الوضعين السياسي والاقتصادي في البلاد. فقد ساهمت في زعزعة الاستقرار السياسي، وتغذية النزاعات المسلحة، وتقويض سلطة الدولة لصالح شبكات الجريمة المنظمة، مما أعاق جهود بناء مؤسسات قوية وفعّالة. وعلى الصعيد الاقتصادي، أدى انتشار هذه الظاهرة إلى استنزاف الموارد، وتشويه سوق العمل، وزيادة معدلات الفقر والبطالة، إلى جانب تدهور صورة ليبيا على المستوى الدولي، مما أعاق الاستثمار والتنمية.

لمواجهة هذه الظاهرة، لا بد من تبنّي استراتيجية شاملة تتضمن تفعيل القوانين الرادعة، وتعزيز قدرات الأجهزة الأمنية والقضائية، إلى جانب التعاون الإقليمي والدولي لتفكيك الشبكات الإجرامية. كما يجب التركيز على معالجة الأسباب الجذرية، مثل الفقر، والهشاشة الاجتماعية، وضعف مؤسسات الدولة، من خلال دعم برامج التنمية، والتوعية، وتمكين الشباب. إنّ التصدي لجرائم الإتجار بالبشر ليس مسؤولية ليبيا وحدها، بل هو واجب إنساني وأمني مشترك يتطلب تضامنًا دوليًا فاعلًا ومستدامًا.

**النتائج والتوصيات**

**أولاً: النتائج:**

١- إن جريمة الإتجار بالبشر ثالث أكبر تجارة غير مشروعة في العالم بعد جريمة الإتجار في المخدرات وجريمة تهريب السلاح.

٢- إن الإتجار بالبشر هو عملية غير قانونية تشمل استغلال الأشخاص بشكل قسري أو مضطرب عبر الحدود أو داخل البلاد. فيتم تجنيد الأفراد ونقلهم واستضافتهم بواسطة العنف أو التهديد أو الابتزاز أو الاحتيال لاستغلالهم بأشكال مختلفة.

٣- إن لجريمة الإتجار بالبشر اسباب عديدة ساعدت في ظهورها وتطورها مثل الفقر والبطالة وتحيق. الثراء السريع والحروب والنزعات المسلحة. وهناك اشكال وصور عديدة لجريمة الاتجار بالبشر مثل العمل القسري او السخرة والاستغلال الجنسي والدعارة ونزع الاعضاء واستغلال الأطفال

٤- إن للمنظمات الاقليمية دورا هاما في حفظ الامن والسلم الدولي على وجه عام وعلى صعيد خاص لها دورا مهما في مكافحه الاتجار بالبشر من خلال وضع المواثيق والاتفاقيات الدولية كي تكون بمثابة إطار قانوني لا تحيد الدول عنه في مواجهة هذه الجريمة.

٥- إن طبيعة الإتجار بالبشر في ليبيا تعتبر معقدة ومتنوعة بسبب العديد من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على البلد.

٦- إن مؤشرات الاستغلال والإساءة التي ترقى إلى مستوى الإتجار يتعرض لها ٧٦ بالمئة من الرجال، و٦٧ بالمئة من النساء، و٧٧ بالمئة من الأطفال والشباب الذين يعبرون ليبيا.

٧- قامت الحكومة الليبية باتخاذ إجراءات قانونية لمكافحة الإتجار بالبشر، وأقرت قوانين وتشريعات تجريم هذه الجريمة وتعاقب على مرتكبيه.

**ثانياً: التوصيات:**

١. تحقيق وحدة وتضامن أكبر فيما بين البلدان والشعوب الأفريقية للتصدي لعمليات الإتجار بالبشر.
٢. التعجيل بتكامل القارة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
٣. تعزيز مواقف أفريقية موحدة حول عمليات الاتجار بالبشر والمسائل ذات الاهتمام للقارة وشعوبها، والدفاع عنها.
٤. زيادة التعاون الدولي مع الأخذ في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
٥. تعزيز وحماية الإنسان والشعوب من الاستغلال والعبودية طبقا للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمواثيق الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان والشعوب.
٦. تهيئة الظروف اللازمة التي تمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية للحد من الاسباب الاقتصادية لعمليات الإتجار بالبشر.

## قائمة المراجع

**أولاً: مراجع باللغة العربية:**

**أ- الكتب:**

١- أحمد لطفي السيد مرعي، **استراتيجية مكافحة جرائم الإتجار في البشر**، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٥.

٢- خالد مصطفى فهمي، **النظام القانوني لمكافحة جرائم الإتجار بالبشر في ضوء القانون رقم ٢٤السنة ٢٠١٠ والضوء القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٠ والاتفاقيات الدولية والتشريعات العربية**، ط١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٢.

**ب- الرسائل العلمية:**

١- أمل الديبات، '' مشاكل الاتجار بالنساء في العالم العربي''، رسالة دبلوم، الأكاديمية السورية الدولية، سوريا، ٢٠١٠.

٢- بيان عبد الله رضا، '' الجرائم الجنسية الواقعة على الاطفال وتطبيقاتها على شبكة الإنترنت''، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة السليمانية، ٢٠٠٣.

**ج – التقارير:**

١- تقرير مفوضية السامية لحقوق الإنسان، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، آخر المستجدات على صعيد الأمم المتحدة فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر، الصادر ٢٠٠٩/٣/٢٧، وثيقة رقم (A/HRC/١٠/٦٤)

٢- تقرير المفوضية السامية الحقوق الإنسان، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، آخر المستجدات على الصعيد الأمم المتحدة فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر، الصادر ٢٠٠٩/٣/٢٧، وثيقة رقم (A/HRC/١٠/٦٤).

٣- تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية حقوق الإنسان حول اخر التطورات التي شهدتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بمكافحة الإتجار بالبشر، ٢٠٠٩، وثيقة رقم A/HRC/10/64.

**د – الابحاث العلمية:**

١- مهند عبد اللطيف عبد المجيد، '' الوضع القانوني لجريمة الإتجار بالبشر في القانون العراقي''، بحث مقدم إلى مجلس القضاء الأعلى لغرض الترقية، البصرة، ٢٠١٣.

٢- د. مازن خلف الشمري، '' الجرائم الماسة بحقوق الطفل في العراق''، مجلة الحقوق، جامعة المستنصرية، المجلد ٢، العدد ٥، ٢٠٠٩، ٤.

(٣) جريمة الإتجار بالبشر أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان، **مجلة المستقبل العربي**، تصدر عن مركز العراق للأبحاث، العدد ١٨، ٢٠٠٩،

**ثانياً: المواقع الإلكترونية:**

١- متاح على الرابط الإلكتروني http://www.un.org/ar/events/humantraffcking

تاريخ الزيارة: ٢٠١٩/٨/١.

٢- مركز أبناء الأمم المتحدة، فعالية رفيعة المستوى في الأمم المتحدة تبحث سبل مكافحة الاتجار بالبشر وحماية الضحايا، ٢٠١٢/٤/٣، موقع الأمم المتحدة التالي:

. http://www.un.org/arabic/news/fullstorynews.asp?NewsID=16415

٣- أكرم عبد الرزاق المشهداني، الاتجار في البشر عبودية القرن ٢١ تتنامى في العالم والعراق، بحث منشور على الرابط:

٤- http://algardenia.com/magalat/87.21htmal في تاريخ الزيارة: ٢٠١٩/٣/١٦.

**ثالثاً: مراجع باللغة الإنجليزية:**

-Bureau International des droits des enfans, Les dimensions internationals del'exploitation sexnelle des enfgnts, Rapport Global, p.27 .

(٨٥)Hillary Rodham Clinton: Trafficking in persons report; The United States of America, 2011,p15.

) Tom Abokata, Trafficking of Human being's crime against humanity ،implications for applications for international Low, University Cambridge, 2005,